

بالإسماء: إيقاف أمراء ووزراء ورجال أعمال سعوديين بتهم الفساد من بينهم الوليد بن طلال



05 نوفمبر 2017 - 02:26

ذكرت صحيفة "سبق" الإلكترونية السعودية، أن الجهات المعنية في المملكة، شرعت، بتوجيه من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، في إيقاف عدد من كبار المسؤولين والأمراء ورجال الأعمال، بتهم مختلفة.

وقالت مصادر إعلامية سعودية إن الأمير الوليد بن طلال تم توقيفه ضمن عدد من الأمراء ورجال الأعمال السعوديين الذين تم توقيفهم بعد قرار الملك سلمان بتشكيل لجنة مكافحة الفساد.

وأضافت المصادر السعودية أنه جار التحقيق مع رجل الأعمال السعودي الأمير الوليد بن طلال في تهمة فساد واسعة.

وأكد حساب "أخبار السعودية"، المقرب من الحكومة السعودية، إيقاف الأمير متعب بن عبد الله والأمير الوليد بن طلال و رجل الأعمال البارز وليد الإبراهيم رئيس مجموعة MBC الإخبارية، ورجل الأعمال صالح كامل و 11 أميراً و38 وزير ونائب وزير سابقين.

وقال الحساب إن السلطات أوقفت الأمير "و ط ع"، في إشارة إلى الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز، وذلك بتهم غسيل الأموال، إضافة إلى إيقاف الأمير "م ت ع"، وهو بحسب مغردين، الأمير متعب بن عبد الله، الذي أعفي اليوم من رئاسة وزارة الحرس الوطني، وذلك بتهم الفساد في صفقات السلاح خلال حقبة، كما تم إيقاف رئيس الديوان الملكي السابق خالد التويجري، ورئيس مجموعة "إم بي سي" السابق، الوليد البراهيم، بتهم الفساد أيضاً.

وذكر الحساب، أن أمير الرياض السابق، تركي بن عبد الله، أوقف أيضاً بتهمة الفساد في مشروع "قطار الرياض".

كما تم إيقاف كل من وزير الاقتصاد والتخطيط المقال، عادل فقيه، ووزير المالية السابق إبراهيم العساف، والأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز، وجميع المسؤولين عن قضية سيول جدة.

وأكد الحساب أيضاً أن رجل الأعمال المعروف صالح كامل، تم إيقافه، وإيقاف اثنين من أبنائه بتهم الفساد.

ويأتي إيقاف الوزراء والأمراء مباشرة بعد تشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد محمد بن سلمان، لمكافحة الفساد.

وأوضحت الصحيفة السعودية، نقلا عن مصدر مطلع، أن المعلومات المتوفرة حتى الآن تدل على أنه يجري إيقاف الأمير "ت . ن" بتهمة توقيع صفقات سلاح غير نظامية، إضافة إلى إيقاف الأمير "و . ط" في قضايا غسل للأموال، وإيقاف الأمير "م . ع" بتهمة صفقات وهمية وترسية عقود على شركات تابعة له.

وتأتي هذه التطورات بعد مرور أقل من ساعتين على إصدار الملك، أمرا ملكيا أعلن فيه عن اتخاذ إجراءات جديدة في المملكة لمكافحة الفساد، بما في ذلك تشكيل لجنة خاصة برئاسة ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، لتولي هذه المهمة.

وأكد نص الأمر الملكي أن القيادة السعودية لاحظت "استغلالا من قبل بعض ضعاف النفوس الذين غلبوا مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية، مستغلين نفوذهم والسلطة التي أوثمنوا عليها في التناول على المال العام وإساءة استخدامه واختلاسه، متخذين طرائق شتى لإخفاء أعمالهم المشينة، ساعدهم في ذلك تقصير البعض ممن عملوا في الأجهزة المعنية وحالوا دون قيامها بمهامها على الوجه الأكمل لكشف هؤلاء، مما حال دون اطلاع ولاية الأمر على حقيقة هذه الجرائم والأفعال المشينة".